

ما هو أهم من دخول الكاظمي البيت الأبيض

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني



ليس مهماً أن يذهب رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي إلى واشنطن لعقد لقاء مع الرئيس جو بايدن في ظلّ حديث أميركي عن "شراكة استراتيجية" بين الولايات المتحدة والعراق. المهمّ ما الذي تستطيع الإدارة الأميركية عمله للعراق كي يستعيد البلد توازنه ودوره الإقليمي وكي يحمي نفسه من المشروع التوسعي الإيراني الذي غير طبيعة العراق وموقعه في الإقليم؟ تقع مسؤولية كبيرة على الولايات المتحدة في العراق. لا يتحمّل مصطفى الكاظمي أيّ مسؤولية تذكر عن الوضع القائم الذي ورثه منذ وصوله إلى موقع رئيس الوزراء في نيسان - أبريل 2020. يحاول الكاظمي مع رئيس الجمهورية برهم صالح القيام بكل ما يستطيعان من أجل استعادة العراق كبند على علاقة طبيعية مع جيرانه، بمن في ذلك "الجمهورية الإسلامية". لكن الواضح أن حجم الضرر الذي لحق بالعراق يصعب إصلاحه في ظلّ موازين القوى القائمة، أي في ظلّ الهيمنة الإيرانية على مرافق الدولة التي تأسست بعد التاسع من نيسان - أبريل 2003. المحطوب بكل بساطة وجود دور أميركي يساعد في إعادة العراق إلى العراقيين، وهذه رغبة الأكثرية الساحقة من أفراد الشعب العراقي، بمن في ذلك شيعة العراق. قبل أيّ كلام أميركي عن أي نوع من "الشراكة" مع العراق، يبدو مطلوباً التعرف إلى العراق وما يدور على الأرض والقيام بعملية نقد للذات. ليس معروفاً هل في استطاعة إدارة بايدن القيام بمثل هذه العملية التي في أساسها الاعتراف بأنّ الإحتياج الأميركي للعراق قبل 18 عاماً ثم قيام مجلس الحكم الانتقالي على أسس يحركها الحدك كانا بمثابة خطأ مميت. لا يمكن إصلاح الخطأ بوسائل تقليدية أو دبلوماسية من نوع استقبال الكاظمي في واشنطن أو عدم استقباله بصفة كونه ثاني زعيم عربي، بعد الملك عبدالله الثاني، يدخل البيت الأبيض منذ بدء ولاية جو بايدن في العشرين من كانون الثاني - يناير الماضي.

يمكن الكلام طويلاً عن الحرب على "داعش" وعن التنسيق الأميركي - العراقي في إطار هذه الحرب. لكنّ المفارقة أن الأميركيين يرفضون أخذ العلم بمن وراء ظهور "داعش" وبما تفعله إيران في العراق منذ ما يزيد على 18 عاماً. أكثر من ذلك، يوجد رفض أميركي للإقرار بأنّ إدارة جورج بوش الابن سلمت العراق على صحن من فضة إلى إيران وأن إدارة باراك أوباما جاءت لاستكمال هذه العملية. ظهر ذلك بشكل واضح عندما اتفقت إيران مع إدارة أوباما على أن يكون نوري المالكي رئيساً للوزراء على الرغم من أنه لم يكن على رأس اللائحة التي حلت في المركز الأول في الانتخابات الاستراعية.

ليس سرّاً أن "داعش" استطاع السيطرة على مناطق عراقية عدّة في مرحلة معينة. وليس سرّاً الدور الذي لعبته حكومة المالكي في تسهيل انتشار تنظيم "داعش". يمكن لـ "داعش" أن يثبط مجدداً، لكن الخطر الأكبر على العراق ليس

"داعش". يكمن الخطر الأكبر على العراق في الأهداف الإيرانية التي تتجاهلها الإدارات الأميركية المتلاحقة والتي وحدها إدارة دونالد ترامب كانت تعرفها جيداً. عبرت إدارة ترامب عن هذا الفهم العميق للأهداف الإيرانية عندما مرّقت الاتفاق في شأن الملف النووي الإيراني في أيار - مايو 2018 وعندما نفذت عملية اغتيال قاسم سليمان قائد "فيلق القدس" في "الحرس الثوري" الإيراني في كانون الثاني - يناير 2020 أثناء مغادرته مطار بغداد مع ابومهدي المهندس نائب قائد "الحشد الشعبي" العراقي. هل تستطيع الولايات المتحدة، في حال كانت تريد فعلاً مساعدة العراق، استيعاب أن لا فائدة تذكر من أيّ مساعدة في حال كان هناك جيش رديف للجيش العراقي هو "الحشد الشعبي". ليس "الحشد الشعبي" سوى عنوان عريض تعمل تحته مجموعة من الميليشيات المذهبية التابعة لإيران...

تستحيل بلورة "شراكة" أميركية - إيرانية في ظلّ "الحشد الشعبي". يستطيع الكاظمي الشعور بالفخر بعد اعتقال الأجهزة الإيرانية المتهمين باغتيال هشام الهاشمي قبل نحو سنة. تبين من المعلومات المتوافرة أن بين أبرز من يقف وراء اغتيال هشام أحد المنتمين إلى الحلقة الضيقة المحيطة برئيس الوزراء العراقي، الضابط أحمد الكتاني الذي ينتهي إلى "حزب الله" العراقي. ماذا عن الجرائم الأخرى وماذا عن الاعتراف الصريح بأنّ العراق أسير إيران وأن الولايات المتحدة وراء وقوع العراق في هذا الأسر؟ حسناً، أرادت إدارة بوش الابن الانتهاج من نظام صدام حسين الذي كان نظاماً عائلياً متخلفاً قبل أن يكون نظاماً بعثياً. لم يفكر المحافظون الجدد في أميركا في خطورة إلغاء الحدود بين العراق وإيران ومعنى انهيار أحد الأعمدة التي قام عليها النظام الإقليمي في الشرق الأوسط. كانت النتيجة ما آل إليه العراق الذي بات عليه البحث عن كيفية الخروج من الهيمنة الإيرانية.

إذا كان من دور أميركي في العراق، فإنّ هذا الدور يجب أن يتسم بالشجاعة أولاً. شجاعة الاعتراف بأنّ إدارتي بوش الابن وباراك أوباما أوصلتنا إلى جعل العراق مجرد رهينة إيرانية. لم يعد العراق أكثر من ورقة ضغط على أميركا في المفاوضات التي تجريها مع إيران حالياً. لعل أكثر ما يضحك، بل يبيكي، أن الميليشيات العراقية الموالية لإيران التي عادت إلى بغداد على ظهر دبابة أميركية، تلعب الدور الأبرز حالياً في التصدي للوجود الأميركي في العراق وفي منع العراق من ممارسة دور متوازن. يشمل هذا الدور التعاون مع محيطه العربي أولاً من دون أن يكون معادياً لإيران. نعم، هناك نقطة يمكن أن نتطلق منها عملية بلورة سياسة أميركية تجاه العراق. لكن يبقى السؤال هل من استعداد أميركي لبلورة سياسة عراقية؟ ليس ما يشير إلى أن ذلك ممكن في غياب موقف واضح من المشروع التوسعي الإيراني الذي أخذ بعداً جديداً في العام 2003 وما زال إلى الآن في اندفاعه. لا يقتصر هذا المشروع على العراق، بل على سوريا ولبنان واليمن أيضاً. ماذا ستفعل أميركا كي تكون هناك فائدة من دخول مصطفى الكاظمي البيت الأبيض؟



صيف حقوقي ساخن في المنطقة العربية

محمد أبو الفضل
كاتب مصري



يبدو أن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن كانت بحاجة إلى نحو ستة أشهر بلورة رؤيتها بشأن تعاملها مع ملف حقوق الإنسان الذي كان أحد الشعارات الرئيسية في الحملة الانتخابية للحزب الديمقراطي، ما أثلج قلوب من اعتقدوا أن بايدن سيكرر دبلوماسية الرئيس الأسبق باراك أوباما في توظيف هذا الملف سياسياً، وأثار غضب من اعتقدوا أنهم قد يكونوا من المستهدفين.

مرت الأشهر الماضية دون تصورات واضحة للطريق الذي تسلكه واشنطن، بما جعل المعادلة تبدو على وشك أن تتغير، حيث قلق الفريق الأول الذي بدأ رهانه في مهب الريح، وإرتاح الفريق الثاني لتبدد ما تولد لديه من إحباط. جاءت رسالة وزير الخارجية أنتوني بلينكن إلى دبلوماسي بلاده الجمعة لتمنح دفعة قوية لإعطاء أولوية لتعزيز قيم حقوق الإنسان والدفاع عن الديمقراطية في السياسة الخارجية في كل مكان بشكل يخدم "المصالح الوطنية الأميركية" مباشرة.

يشير خروج الرسالة إلى النور في هذا التوقيت إلى أن واشنطن حسمت ارتباكها في التوفيق بين ما تتشوق به من معايير إنسانية نبيلة وبين أهدافها الاستراتيجية المتنوعة، ويوحى خطاب بلينكن إلى سفراء الولايات المتحدة أخيراً بأن إدارة جو بايدن قادرة على إيجاد صيغة تحقق أغراضها ومصالحها.

ويطوي هذا الاتجاه أيضاً على إشارة تفيد بتوقع صيف ساخن مع بعض الدول التي تضعها واشنطن على قائمة الدول المنتهكة لحقوق الإنسان أو التي تضرب عرض الحائط بقيمتها، ما يفتح الباب لمناقشة قضايا قديمة مع من ترى أنهم أصدقاء أو حلفاء.

شملت رسالة بلينكن دعم الحركات الناشطة من أجل الإصلاح الديمقراطي في الدول ذات الأهمية الاستراتيجية لواشنطن، وشركاء الولايات المتحدة المقربين، وتزويد المواطنين بالوسائل اللازمة لمكافحة تقنيات المراقبة وزيادة وصولهم إلى المعلومات، ما يعني القفز فوق أي حواجز تقنية وكسر مفعول الأدوات التي تحتكرها بعض الحكومات العربية في التصييق التكنولوجي. يؤكد المضمون الذي حوته رسالة بلينكن أن واشنطن لن تتردد في فتح قضايا حقوقية متباعدة مهما بلغت درجة المصالح مع الدول الأخرى، بل يمكن أن تستخدم أو تلوح بسلاح العقوبات للدول التي

تضبط منتهكة لحقوق الإنسان أو لا تطبق إرشاداتها في مسألة التطور الديمقراطي، بما يفضي إلى اشتباكات سياسية مع بعض الدول العربية.

لم تستأنف الإدارة الأميركية رحلتها مع هذا الملف بناء على تقييم موضوعي احتاج هذه الفترة للتعرف على حالة حقوق الإنسان في الدول المختلفة، لكن لأن واشنطن وجدت نفسها دونها يمكن أن تفقد أهم ورقة يمكنها من ممارسة ضغوط كبيرة على بعض الدول، كما أن بايدن لم يظهر كرامات سياسية بعيداً عن هذا الملف في المنطقة.

استغرق الرجل هذه المدة ليكتشف أن سياسته الخارجية عرجاء دون الاعتماد على حقوق الإنسان من ناحيتي التناقض في محتوى الخطاب القيمي ومستوى التطبيق، والعجز الفاضح في تحقيق تقدم ملموس يثبت أن إدارته لديها من القوة الرمزية ما يمكنها من فرض سلطتها دون هذا الملف الحيوي.

تؤدي هذه العودة إلى فتح جراح عديدة من القضايا الحقوقية التي تصورت بعض الدول أن بايدن قرر تخفيف الاعتماد عليها، وأنه لن يكرر تجربة أوباما الذي وضع عليها جانبا كبيرا من سياساته دون أن يحقق أي منها، فقد كان تطبيقها انتقائياً ويعمل لخدمة تيار بعينه، رأى أن صعوده ضرورة أميركية.

يبدو أن أصابع أوباما وحاشيته المنتهزة في أركان إدارة بايدن، وبينهم بلينكن، تمكنت من فرض كلمتها في هذا الملف، الأمر الذي دفع وزير الخارجية إلى تعميم رسالته السابقة، مغلقة بموضوعية، إذ لم ينكر أن هناك عيوباً في هذا الملف بالداخل الأميركي، وكما تنتقد بلاده الآخرين فعليها أن تقبل نقدهم أيضاً، في محاولة لوقف اتهام بايدن بالمشيوقفريبنا، وتسهيل ممارسة ضغوط حقوقية كأحد أهم منظومة حزبه.

تستهدف المنظومة دولاً مثل روسيا والصين وإيران، غير أن تأثيراتها سوف تظل محدودة لأن هذه الدول أصلاً لا تنصاع للمفردات والمعاني الخاصة بالديمقراطية، وتضرب عرض الحائط بقوانينها الغربية، وحتى التلويح بفرض عقوبات جديدة لن يكون مجدداً، فهي بالفعل تتعرض لضغوط من خلال هذا السلاح ولم تغبّر مواقفها أو تنتبه لتحسين فضائها السياسية وتبني إصلاحات على الطريقة الأميركية.

ينحصر الاستهداف والتأثير الفعلي على تركيا، وبعض الدول العربية، مثل السعودية ومصر، وتتبنى كل منها رؤية تحتفظ لنفسها بمساحة من الخصوصية تجعلها بعيدة عن الولايات المتحدة في هذا المجال، وأدى التحلي نسبياً عن سلاح حقوق الإنسان إلى تمكن هذه الدول من تمتين علاقاتها مع قوى تراها واشنطن في مقدمة خصومها. بقود الكشف عن فحوى العودة إلى التزمع في فضاء الديمقراطية إلى منح المعارضة في المنطقة العربية دفعة أفقدت لها كثيراً خلال فترة حكم دونالد ترامب، وكادت تفقد الأمل في إدارة بايدن التي لم تظهر حماساً عملياً يتناسب مع تصوراتها المعلنة سلفاً.

من أشد القوى طرباً لرسالة بلينكن جماعة الإخوان التي فقدت برقيتها وتعرضت إلى تطويق كبير في غالبية الدول العربية، خاصة بعد أن فقدت جانباً من مجالها الحيوي في العديد من الدول الأوروبية في ظل إجراءات تقويض متشابكة تتعرض لها عناصر الجماعة عقب ثبوت تورطها في جرائم عنف وارتباطها بحركات تمارس الإرهاب وتتخذ منها ستاراً مداراته.

يمثل التركيز على ملف حقوق الإنسان حبل إيقان لكثير من القوى المدنية في المنطقة التي تراجع دورها وسط ما تتعرض له من حملات تضيق على أنشطتها، والتي يمكن ربط ازدهارها أو انكماشها بدرجة اهتمام الولايات المتحدة بالملف الحقوقي وشعاراته، فكلما زاد صمتها وخفت صوتها ارتفعت الضغوط عليها والعكس صحيح.

من المتوقع أن تقترب إدارة بايدن بحزن من هذا الملف وتتجنب أن تصب انتقاداتها المعتادة في خانة جماعة الإخوان فقط، وقد ينصب تركيزها على القوى المدنية بأطيافها المختلفة ولن يكون خطابها مكرراً في إطار المعروفة السابقة التي جنى غالبية ثمارها التيار الإسلامي في البداية ثم سرعان ما تبين أنه يملك وجوهاً عدة أدت عملية تقليص حركته إلى تعاطف شعبي مع كثير من الحكومات.

إذا استخدمت إدارة بايدن سياسة رشيدة ولم تخضع هذا السلاح لحسابات المصالح سوف تتجنب الصدام المحتمل مع بعض أصدقائها في المنطقة العربية، وإذا أعادت إنتاج سيناريو أوباما وما حواه من مراوغات لن تتقدم خطوة في مجال الحفاظ على حقوق الإنسان، فلدول المستهدفة ما يمكنها من الممانعة والمقاومة.

مضمون رسالة بلينكن يؤكد أن واشنطن لن تتردد في فتح قضايا حقوقية مهما بلغت درجة المصالح ويمكن أن تستخدم أو تلوح بسلاح العقوبات مع الدول التي تضبط منتهكة لحقوق الإنسان

